اشكالية الهوية الوطنية العراقية

الأستاذ المساعد
الدكتورة
هيفاء أحمد محمد(*)

ملخص

إن بناء الدولة العراقية المعاصرة ، التي قامت عام ١٩٢١ لم تنجح في إرساء أسس هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، ورغم رفع الشعارات القومية خلال الحقبة الأكبر من تاريخ البلاد المعاصرة، إلا أن هذه الهوية لم تستطع أن تجمع العراقيين ، وكان التنوع في مجتمعهم معوقا لتعزيز هذه الهوية وترسيخها ، وتنطلق فرضية الدراسة من إن محاولة فرض الهوية القومية كانت عقبة أمام إنشاء الهوية الوطنية العراقية، وان التغيير بعد ٢٠٠٣ واعتماد نظام المحاصصة الطائفية، قد عقد الإشكالية. وعلة العراقيين اليوم سلطة ومجتمع الوصول إلى المشتركات التي تجمعهم وتميز بينهم وبين جوارهم والاتفاق على توصيف جامع للهوية العراقية. لعل هذا الاتفاق يكون مدخلا لحل الأزمات المختلفة التي عاشها العراق ومنذ عقود.

المقدمة:

إن شعوب العالم وأممه متشابهة من موقع كونها شعوبا تشترك في ان لها آمالاً وأحلاماً ومشاكل ، ولكنها متمايزة من موقع هوياتها. أي إن للشعوب والامم هوياتها الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها ، وتميزها عن بقية المجموعات البشرية الأخرى في هذا العالم.ان الهوية الوطنية الجامعة في دول العالم لا تعني إن هناك أصلاً واحداً اثنياً أو دينياً أو مذهبياً أو لغوياً لكل دولة،

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.:Emeil heifaamarzoq@yahoo.com

وان تنوع تلك المفردات الاجتماعية لا يعني إن لكل أصل منها دولة مستقلة، فمفهوم الهوية الوطنية في الدولة الحديثة لا يتطابق مع مفهوم الأمة . إن العراق من الدول القليلة التنوع، على عكس المنطق الذي يحاول أن يجعل من العراق حالة متفردة تحوي التنوع المتناقض المتصارع على عكس الشائع في الهويات التي كونت دول قارية، لان اغلب العراقيين عرب وأكراد مسلمين ، فالهوية القومية الدينية تجمع ٨٠% من العراقيين الناطقين بالعربية، وان حوالي ٩٥%منهم من المسلمين، إلا أن الراغبين في خلق الفتنة يثيرون الاختلافات ويعظمون دورها(١).

إن بناء الدولة العراقية المعاصرة ، التي قامت عام ١٩٢١ لم تنجح في بناء هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، ورغم رفع الشعارات القومية خلال الحقبة الأكبر من تاريخ البلاد المعاصرة، إلا أن هذه الهوية لم تستطع ان تجمع العراقيين ، وكان التنوع في مجتمعهم معوقا لتعزيز هذه الهوية وترسيخها ، وتنطلق فرضية الدراسة من ان محاولة فرض هوية القومية كانت عقبة أمام إنشاء الهوية الوطنية العراقية، وان التغيير بعد ٢٠٠٣ واعتماد نظام المحاصصة الطائفية، قد عقد الإشكالية وان افتقاد الهوية الوطنية الجامعة ألقت بظلالها على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد. وتحاول الدراسة تحليل الإشكالية انطلاقا من دراستها في تراتبية تاريخية مع تقديم مقترحات لإعادة تكوينها على أسس مناسبة، حسب الخطة الآتية:

المحور الأول: إشكالية الهوية الوطنية في العراق منذ تأسيس الدولة وحتى ٢٠٠٣.

المحور الثاني: إشكالية الهوية العراقية بعد ٢٠٠٣

المحور الثالث: إعادة تشكيل الهوية الوطنية العراقية

المحور الأول: إشكالية الهوية الوطنية في العراق منذ تأسيس الدولة وحتى ٢٠٠٣.

إن الهوية الوطنية الجامعة هي مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق ، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول،ومن جهةأخرى ، إن هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منهم شعوبا أوأمما او غير ذلك. وتمثل الهوية من المنظور السياسي محورا مركزيا في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة ، وإذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها

القومية أو الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فان هذا لا يعني بأي حال إلغاء الحقوق السياسية العامة أو المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمها تلك الدول، بدون ان تبنى هوياتها كهوية وطنية سياسية عامة لمواطنيها. ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها، الا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هوية اجتماعية متنوعة وتسعى إحدى تلك الجماعات أو كل واحدة منها إلى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعا لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات المغايرة وتذيبها فيها، وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات إلى التمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في إطارها. ويعاني عراق اليوم من أزمة هوية ظاهرة و نستطيع القول إن هذه الأزمة ترجع إلى تأسيس الدولة العراقية فلم يتفق العراقيون على هوية وطنية جامعة(٢).

من المعروف أن الدولة العراقية تشكلت عام ١٩٢١ تحت رعاية الانتداب البريطاني الذي دام حتى عام ١٩٣٢، حين أضحى العراق بلداً مستقلاً وعضواً في عصبة الأمم آنذاك. كان الكيان الجديد مجتمعاً مكوناً من مجموعات اجتماعية عدة تتداخل مكوناتها المتنوعة والتي تتقاطع وتتباين مع تعدد الولاءات الطائفية والمذهبية، هنا عرب مسلمون من هذه الطائفة او تلك ،وأيضا مسلمون من طوائف أخرى مختلفة، وهناك أكراد سنة وأكراد شيعة وتنوعات أخرى بينهما، وقد ارتبط هولاء في تنظيمات عشائرية ، وفرت لها بناءات اقتصادية واجتماعية وسياسية مناسبة، وقد اتسمت هذه التقسيمات بدورها أيضا بتعدد الولاءات. إن مؤسسي الدولة العراقية فشلوا في بناء هوية وطنية أو بناء روح المواطنة والشعور بالهوية الواحدة، وكان الملك فيصل قد أشار إلى ذلك بقوله (انه في اعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد بل كتل بشرية خالية من فكرة الوطنية لا تجمع بينهم جامعة)(٣). وبالطبع كان هذا واقع حال المجتمع العراقي بعدالحرب العالمية الاولى وسقوط الدولة العثمانية ونشوء الدولة العراقية ، وقد حاول الملك فيصل تشكيل الشعب العراقي وتوحيده عبر تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية والتوازن بين المؤسسات داخل الدولة وتوسيع مشاركة العراقيين في المؤسسات الوطنية لتقوية شعورهم بالانتماء للدولة بدلا من الانتماءات الدينية والطائفية لكن هذه المحاولات كانت ذات فاعلية محدودة في خلق الهوية الوطنية الجامعة .

و بالتأكيد إن تأسيس دولة ما يفرض الإجابة على سؤال عن ماهية هويتها، وان سرعة ووحدة ووضوح إجابة على هذا السؤال غالبا ما يجنب الدول الأزمات ويحقق لها الثبات والاستقرار. لكن العراق اليوم مازال يعانى ومنذ تأسيسه، مشكلات انتهت في محصلتها إلى تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة ، والانتقاص من المشتركات التي تجمع الشعب العراقي وقد تمثلت المشكلات في إن تعيين الحدود الراهنة للدولة العراقية تم وفقا للمصالح البريطانية ، وان الوضع الاقتصادي كان غير مناسب لبناء طبقة وسطى تعد الأساس لبناء هوية وطنية. وان القيادات الفئوية لما دون الدولة بقيت فاعلة كرجال الدين وزعامات العشائر والإقطاع(٤). وخلال الحكومات الجمهورية التي تشكلت عقب انتهاء النظام الملكي ،فقد اختلف الوضع قليلا ، فمع مجئ حكومة عبد الكريم قاسم ، والتوجه الكامل إلى الشعب بكل طوائفه أعطى الناس شعوراً جديداً بالانتماء ، خاصة بصدور قانون الإصلاح الزراعي الذي منح الآلاف من الفلاحين ملكية الأرض من ناحية، وتوزيع البيوت السكنية من ناحية اخرى ، أضفى من القناعة بان الحكومة الجديدة هي لكل الشعب رغم عدم تمكن الدولة من الوصول إلى درجات كبيرة من النمو خلال الفترة ما بعد عبد الكريم قاسم وحتى الصفحات الأولى من تاريخ البعث، وإثناء حكومة البعث الأولى، توجهت الدولة للتنمية بدرجة كبيرة، وكان تأميم النفط، هو القفزة التي دفعت بميزانية العراق إلى مستويات مرتفعة، إن توجه الحكومة العراقية للتنمية بدرجة كبيرة، دفع الشعب إلى تأييد الحكومة ، والقانون العراقي في تلك الفترة الذي خلق مساواة شبه كاملة بين إفراد الشعب، دفع الفرد إلى التنازل عن الولاء للدين والعشيرة ، والتوجه للولاء للدولة ، نجد إن سيادة القانون والمساواة بتطبيق هذا القانون خلق حالة من الولاء للدولة ، ويرى بعض المحللين ان فترة السبعينيات للمجتمع العراقي هو العصر الحقيقي للشخصية العراقية، والوطنية العراقية، وفي تلك الفترة تشكلت الشخصية العراقية، فلم تكن الحكومة مذهبية التوجه، بل نجد شخصيات كثيرة من طوائف وقوميات عدة، موجودة بقوة بتلك الحكومة، كذلك إن الفرص في وظائف الدولة ، والامتيازات التي توفرها الدولة للشعب، لم يختلف عليها احد(٥).

إن قيام الحرب العراقية الإيرانية ، جعل العراق يعتمد اعتمادا كاملا على هذا الارث الكبير من الشخصية العراقية، فالشعور الوطني كان طاغيا جدا بحيث لم يكن في تلك الأيام يسمع

صوت يعلو على صوت الوطنية، لكن مع الوقت بدأت الحرب تطول من جهة، وبدأت الحكومة العراقية تميل للتركيز على الولاء الطائفي من جهة أخرى، وبدأ عدم الثقة بين المكونات والحكومة، ينمو تدريجيا، إن الشعور بوجود المفاضلة بين الطوائف والقوميات، في جبهات القتال ادى لتفعيل هذه الانتماءات رغم الاستمرار في رفع شعارات "الدفاع عن الوطن " لكن هذا الصوت بقى ضعيفا وتحت السيطرة ،والدولة كانت قوية ، تخمد وبقسوة أحيانا أي صوت يعارض موقف النظام الحاكم آنذاك. لكن الشرخ الحقيقي بدأ في نهاية حرب الكويت هذه الحرب التي حطمت كل شي في العراق والذي لم يعد كما كان ((إن ضرب الانتفاضة الشيعية في الجنوب، وضرب المكون الكردي أيضا في الشمال))، خلق فجوة كبيرة بين الحكومة والمكونات الرئيسة في العراق، وهنا أيضا اتت سلطة ثانية اقوي من سلطة الدولة والمتمثلة بدول التحالف لحماية الأكراد من الدولة العراقية (٦). مما اثر على الهوية الوطنية العراقية التي بدأت تتراجع في ظل هذا الوضع الذي عرفه العراق .

والاهم إن الممارسات الأيديولوجية في العراق وأهمها الإيديولوجيات الشمولية، ومنها القومية العربية ، لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة بقدر ما عملت على بناء دولة تطمح حسب رؤاها إلى دولة اتحادية كبرى تجمع الدول العربية أي إنها لم تكن سوى مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة حسبما تدعي إيديولوجيات الأحزاب القومية (٧). أن الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي كانت قد تعرضت للكثير من التشويه من جراء ما مارسه المجتمع السياسي من خلال فهم أن الهوية الوطنية تعني إلغاء (الذات) وتقمص ذات أخرى تفرض قسراً، وبهذا فإن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الأفراد بشكل تلقائي بل تمت هذه العملية من خلال ما قامت به الدولة ونخبها ذات الأيديولوجية القومية، والتي مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه الاثنية والدينية والمذهبية.إن الصراع الذي حصل في علاقة الدولة والمجتمع سببه، إن الدولة دائماً لديها مشروع سياسي بعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع، أو يتقاطع مع الخلفية الثقافية لبعض المكونات، مما أفضى بالدولة إلى أن تمارس القسر والإكراه لفرض مشروعها السياسي(٨).

وكذلك ان طبيعة بناء السلطة في العراق خلال العهد الجمهوري، وخاصة خلال آخر عهوده، اتسمت بقيامها على جهاز بيروقراطي غير منتج وتم إفساده بعوامل عديدة تتعلق بشكل النظام وسياساته، وكذلك على جهاز امني صارم للحفاظ على مركزية السلطة الأمر الذي نتج عنه التوحد بين الدولة والسلطة. فأصبحت الدولة هي السلطة والسلطة هي الدولة رغم الفوارق بينهما. وكذلك تميزت الدولة بامتلاكها لوسائل الإنتاج واحتكارها للثروات وعوائدها بوصفها دولة ريعية، فتضخمت وتقوت على حساب المجتمع الذي أصبح ضعيفا وارتبط الحصول على السلطة بالدولة بالعمل في مؤسساتها فالدولة هي المالك الابرز للمال والنفوذ. وقد وظفت كل إمكانات الدولة من اجل غاية واحدة هي خدمة النظام السياسي القائم والحفاظ عليه من التحديات الداخلية والخارجية. وطبقا لذلك فان النظام كان فاقداً لمشروعيته وأصبح المجتمع بعيدا عن التأثير فيها، وتسيدت الدولة عليه وأثرت على حقوقه التي تراجعت أهميتها في ظل تغول الدولة فرسمت الدولة حقوقها وألزمت المواطنين بها ومنها شكل الهوية الوطنية التي ارتأتها في ظرف لم تعد الحقوق السياسية من أهم شواغل المواطن في العراق(٩).

لقد تسبب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل إشكالية الهوية العراقية، في تفاقم المشكلة واتساعها حتى بلغت ذروتها في مطلع الألفية الثالثة بعد أن تفاعلت مع الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق، كالشرعية والمشاركة والاندماج والتوزيع، فتسببت كل أزمة في تعقيد الأزمات الأخرى وزيادة حدتها ومنها أزمة الهوية، إذ تنازعت المواطن العراقي في مسالة الهوية أربع هويات ذات طبيعة متنافسة ان لم تكن متناقضة، هي الهويات القومية والوطنية والدينية والطائفية، والتي كان من شان اختيار احدها بشكل صريح أو ضمني أن يحدث إشكالات داخلية أو إقليمية إذ اصطدمت الهوية العربية بمشاعر التكوينات الاثنية والقومية غير العربية داخل الدولة العراقية (كالأكراد والتركمان وغيرهم) بقدر ما اصطدمت الهوية القومية أيضا بتوجهات دول عربية أخرى، كانت قد قررت أن تكون وطنيتها اختيارا نهائيا لهويتها. واصطدمت الهوية الوطنية القطرية بمشاعر العراقيين الذين يتطلعون الى التواصل في تجمع سياسي أوسع عربي أو إسلامي(١٠).

ويرى باحثون إن مشروع بناء الدولة والأمة في العراق، وهو مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية قد أصبح بعد حرب الخليج ١٩٩١ مشروعا مؤقلما ومدولاً، ويرجع ذلك الى صدور

مجموعة من القرارات الدولية التي تعاملت مع العراق بعد غزوه للكويت على انه دولة اثنيات وطوائف ومذاهب، بل انه مجموعة أقليات لا يوجد فيها مكون غالب يطبع الهوية العراقية التي جرى اختزالها الى هويات طائفية واثنية، وليس هوية شمولية للمواطنة العراقية في دولة موحدة، ذات تنوع ثقافي وديني وقومي بهويات فرعية في إطار الهوية الكبرى. وقد دفع هذا الأسلوب الاختزالي في التعامل مع الهوية العراقية الذي استمرت قوته مع سقوط النظام السابق وصعود الهويات الفرعية وسعيه إلى مراجعة بل وإبطال العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة العراقية منذ١٩٢١(١١).وما ساعد في تقوية حالة ضعف الدولة العراقية ضعف الانتماء الوطني مع العودة الى شرائح ما قبل الدولة(١٢). إن اشكالية الهوية الوطنية قد بلغت أوجها مع سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ وكان من المتوقع أن تعمد الدولة الجديدة الى بناء هوية وطنية للبلاد، في ضوء التوجه نحو النظام الديمقراطي التعددي بعد عقود من الحكم الشمولي المركزي لكن الإشكالية لم تشهد محاولات للحل بل انها قد تعقدت بُعيد الاحتلال الذي صاغ نظاما للحكم اعتمد المحاصصة الطائفية والقومية.

المحور الثاني إشكالية الهوية العراقية بعد ٢٠٠٣

ان الوضع في العراق بدأ يختلف بعد أحداث الكويت، وخاصة مع بدء التدخل الدولي المباشر بالشأن العراقي، وفرض ما سمي بمناطق حظر الطيران على مناطق بعينها، والتي وانطلاقا منها ولأول مرة في تاريخ العراق، بدا التركيز على ان في العراق ثلاثة مكونات، هي التي تمثل العراق الجديد وشخصيته الجديدة وبولاءجديد ، فلم يعد الولاء للمركز كما كان. إن تشكيل الحكومات المتعاقبةبعد الاحتلال، واولها مجلس الحكم على مبادئ جديدة ، بدخول الإطراف الثلاثة ((الشيعة والسنة والأكراد)) على قدم المساواة مؤشر لنقطة بداية تأسيس لشخصية عراقية جديدة، يكون بها الولاء متشعباً، أكثر مما مضى...فالانتماء القومي للاكراد ربما يفوق انتمائهم الوطني للعراق، إن الارتباط الكردي مع الوطن في عراق اليوم ،لا يمثل سوى المصلحة الشخصية والتي ينالها من الاندماج بالوطن، لإن نسبة ١٧ % من واردات العراق، تساعد الإقليم كثيرا في التنمية والتي يسعى لها للحصول على مستوى أفضل للحياة .كذلك نجد إن الشعور المذهبي قد

تزايد أثره لدى العراقيين باختلاف انتماءاتهم المذهبية والدينية، فالشخصية العراقية لم تعد هي الشخصية العراقية القديمة، إنما هي شخصية جديدة اختلفت ولاءاتها واختلفت اهتماماتها، واختلفت حتى أهدافها(١٣).

أن الهوية الوطنية العراقية بعد التغيير الهائل الذي حدث بعيد الاحتلال، ونتيجة لما تعرض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد، جعله يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد ملجأ يهرب إليه غير الهيئات القرابية التي أعاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية والأمان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرهما له، وفي الوقت الذي استقوى فيه الفرد بهويته الفرعية فإن هذه الهوية استقوت به أيضاً ، والتفاف الأفراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة بل انتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء آخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني فأصبح عائقاً أمام بناء مواطنة(١٤) يكون الأفراد داخلها على خط واحد، متساوين في الحقوق والواجبات، وأضحت الطائفية والقبلية تشكل حجر عثرة في طريق أية عملية تغيير اجتماعي، لأن هذه البنى الاجتماعية بنى تقليدية، تعتمد مقاييس التقليد في سلوك الأفراد والجماعات ولابد أن تحارب التجديد لأنها تخافه على اعتبار انه يحمل تغييراً قد يمس أية رمز مما تبنى عليه ومن ثم إضعافها، أو قد يكون التجديد محاولة لتحييدها مما يعني حصر اهتمامهابالحاضر والمستقبل بينما هي ترفض النظر إلى الأمام، لأن بناها وأطرها تستند إلى أمجاد وأحداث الماضي، فتعد أية محاولة لتحديثها هي محاولة لهدمها وتمزيقا لبنيتها لأنها بنية غير مؤسسية ، يكون الانتماء لها موروثاً يجيء من خلال الوراثة لا يختاره الأفراد بل يفرض عليهم فرضاً، مما يقضي الالتحام والمناصرة من أجل تأمين سلامة القبيلة والطائفة، والارتباط بين أفرادها يكون ارتباطا عاطفيا غير عقلاني، يتحول هذا الارتباط إلى ارتباط لا يتأثر بالنقد العقلي والتطوير الاجتماعي، وإن الرابط بين أفراد الطائفة هو رابط المعتقد الذي يتغذى عن طريق المؤثرات المختلفة الشعورية واللاشعورية التي تتمايز بها حياة الطائفة، ويزيد من قوة المعتقد ارتكازه على مبادئ وأصول تعد عادة فوق مستوى العقل فلا يطالها الشك ولا ينال منها النقد باعتبار أن العقيدة هي الوجه الذي يتخذه المعتقد عندما يصاغ بشكل عقلي جدلي، فإذا كان المعتقد يضرب بجذوره في الحياة القبلية، فالعقيدة تحاول أن تكون متفقة مع القناعات العقلية، لكي يحصل الاتفاق في مستوى الفكر الديني بين أفراد الطائفة،

وحين يؤسس الفكر الطائفي جذوره الإيمانية الممتدة داخل أتباعه فانه يبقى عصياً على التغيير أو إعادة التأسيس، ولان الطائفة صورة من صور الدين (والدين إيمان قلبي لا تستطيع الدولة قياسه أو تشكيله أو تقنينه) فإنها تبقى داخل حدودها هذه بعيدة عن أي عمليات تغيير اجتماعي، لان المجتمع الطائفي ، يعيش في جو ثقافة خاصة والثقافة الطائفية كثقافة فرعية تكون الحاضنة الأولى للفرد لأنه يتلقى تنشئته الاجتماعية حتى يكون قد اندمج في الحياة الاجتماعية بواسطة القيم الأساسية السائدة في عائلته وفي الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها(١٥).

لا نستطيع إنكار أن للتهميش الذي وقع على الطوائف والأقليات أثراً كبيراً في تقوية بنى هذه الطوائف والأقليات والتفاف أتباعها مما جعل من هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً(١٦) عن الهوية الوطنية التي كان يجب أن يكون تشكلها مظلة للجميع بصرف النظر عن أي متغير عرقي أو ديني. إن إهمال أو تهميش الهويات الفرعية جعل منها عامل إلغاء للمواطنة ومن ثم أصبحت هذه الهويات تشكل نقاط خلل في النسيج الوطني، تتسلل منها عوامل التشرذم وأمراض الفرقة وتجزئة الوطن، فتحولت إلى عوامل هدم يستغلها العاملون على بناء مصالحهم وتطبيق برنامجهم التقسيمي للوطن من خلال استغلالهم لهذه الإخطاء التي تصيب الهوية الوطنية، وتعود إشكالية الهوية في العراق إلى(١٧):

١. تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة رغم محدوديته نسبة لمجتمعات اخرى اكثر تنوعا الا انها لم تعان من هذه المشكلة.
٢. تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.
٣. النزعة الابوية . البطريكية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية.

ولذلك فان "أزمة الهوية" هي لاتنبع من داخلها، بقدر ما هي متأتية من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى "أزمة هوية"، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أوالديني أو الطائفي ويقلل من ثم من فرص التسامح والتفاهم والحوار.والحال أن أزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته.(١٨) ونجد كذلك تناسي الأغلبية العربية لهويتها الوطنية الجامعة التي فضلت طوائفها إضعاف الاخر العربي بالتحالف مع المكونات الأخرى لتحقيق مصالح آنية، مما شجع على التدخلات الإقليمية والدولية والقبول بعملية سياسية قائمة على المحاصصة القومية والمذهبية وإقامة الديمقراطية التوافقية التي جاءت بنتائج عكسية مع حرص كل طرف على إفشال مساعي الآخرين لإصلاح الأوضاع على الصعد كافة سياسية واقتصادية وغيرها(١٩).

وإذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسة واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلالها جميع الاثنيات والأديان والطوائف والأقليات فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معاً . وهذا ما حدث في العراق، فبالرغم من تغير الأنظمة السياسية التي جاءت إلى السلطة، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي رغم ما انتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. وعموماً يمكننا القول أن العراقيين حافظوا نسبياً على ثوابتهم الوطنية والقومية وبخاصة ما ارتبط بقيم المسؤولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي، إلاّ في العقود الأخيرة التي شهدت انتكاسة حضارية عميقة الأثر والتأثير أرجعت العراق الى ما قبل تأسيس الدولة(٢٠).

ومن الطبيعي أن تستغل بعض زعامات هذه المكونات الاجتماعية، الاثنية والدينية والقبلية والطائفية وغيرها الفترة الانتقالية المضطربة التي يمر بها العراق وهو تحت الاحتلال، حيث الدولة ضعيفة والهوية الوطنية منقسمة على ذاتها، وأن تمارس مختلف الطرق والأساليب، لإعادة

تعريف المكونات التي تمثلها وتوكيد هويتها الفرعية على أساس أيديولوجي، وأن تسعى لطمأنة مصالحها وتحقيق أهدافها، ولكن سوف يكون ذلك على حساب الوطن والهوية الوطنية المشتركة.

كما أن ظهورها القوي على مسرح الأحداث السياسية اليوم، إنما يعبر عن فشل الدولة والمكونات الاجتماعية نفسها في حل المسألة القومية والوطنية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية وكذلك فشل النخب السياسية وخاصة قوى المعارضة في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطور تنظيمات مؤسساتية تسهم في إنتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية والقبلية والمحلية وتقسيم الغنائم فيما بينها، التي قامت على منظومة من الإيديولوجيات القائمة على الفصل بين الدولة والمجتمع والمكونات الاجتماعية المختلفة. لقد أسهم النظام السابق في تعميق الروح القبلية والطائفية، وبدلاً من أن يقوم بتحرير الأفراد من العشائر والطوائف والاثنيات ليكون منهم مواطنين صالحين، رسخ القيم والتقاليد والعصبيات القبلية والطائفية عن طريق إعادة أنتاج القيم والعصبيات القبلية وترسيخها، وتأجيج الروح الطائفية بدل بذل الجهود لضمان تلاشيها، حيث أثار الوعي الديني والمذهبي والعشائري، ومنحه وسائل للدفاع عن النفس.وفي دستور ٢٠٠٥، الوثيقة السياسية الأهم التي صيغت بعد نيسان ٢٠٠٣، أشرت إلى أن العراق انتقل من كونه دولة ذات هوية بسيطة هي الهوية العربية، الى ان يعبر عن نفسه بوصفه بلدا ذا هوية مركبة، يعني العراق هنا انتقل، من فكرة إن هناك امة عراقية بالمفهوم الثقافي للأمة العراقية، وانتقل الى فهم العراق بوصفه كياناً سياسياً يعبر عن مجموعة من الهويات في داخله، طبعا هذا النقل كان لحظة حاسمة في تاريخ النظام السياسي في العراق، حيث انتقل العراق هنا من دولة تتبنى نظام الدولة الأمة، إلى أن يكون دولة تتبنى او ينبغي لها ان تتبنى نظاما سياسيا تعدديا مثل ما يوصف بالأنظمة السياسية، أي دولة لا تقوم على امة منسجمة بل على مجموعة من الهويات، في ظل هذا الفهم أنشئ النظام السياسي ما بعد ٢٠٠٣، وما يسمى بالديمقراطية التوافقية، وهي نظام يوصف بأنه نظام مصمم للمجتمعات المنقسمة او المجتمعات التعددية والعراق واحد من هذه المجتمعات بما انه قد تم تعريفه بانه ليس قائما على امة، و كانت الوثيقة الأولى التي صممت النظام التوافقي في العراق هو قانون إدارة الدولة، الذي صدر في آذار ٢٠٠٤، قانون إدارة الدولة ضم الأركان الرئيسة للأنظمة التوافقية، وله أربعة أركان(٢١):

الركن الأول هو أن يكون هناك ائتلاف واسع. الركن الثاني هو الفيتو المتبادل حتى لا يكون هناك طغيان لمكون على حساب المكونات الأخرى، فيجب أن تكون هناك قيود تملكها كل المكونات على المكونات الأخرى. الركن الثالث هو التمثيل النسبي، سواء على مستوى الانتخابات او على مستوى مؤسسات الدولة نفسها. والركن الرابع ما يسمى الاستقلال الذاتي القطاعي والذي ينتج عنه فكرة الفيدرالية، قانون إدارة الدولة ضم الأركان الأربعة . لكن دستور ٢٠٠٥ قضى بشكل منهجي على عناصر رئيسة في النظام التوافقي الذي اقره قانون إدارة الدولة، هناك فدرالية واستقلال ذاتي ، لكن العراقيين لم ينجحوا على الأقل في بناء ائتلاف واسع يضم كل الكتل الكبيرة، الشيء الأخر في قانون إدارة الدولة كانت هناك قيود، كان هناك حق نقض يتمتع به مجلس الرئاسة، مجلس الرئاسة ويضم ممثلين عن المكونات، وهذا انتهى مع دستور ٢٠٠٥(٢٢)، وبالتالي لا يوجد بالأدبيات التوافقية ما يسمى فيتو متبادل، وربمالان حق النقض في ظل ظروف بلد لا يزال يعيش صراعاً مثل العراق، فان حق النقض استعمل للتعطيل وليس للتوافق ، وهذا طبيعي في بلد يعيش في ظروف صراع، ورغم ذلك فان النظام الذي أنشأه دستور ٢٠٠٥، لا يزال نظاما مأزوما، فهو من جهة قام على أساس تمثيل الهويات، وهو لا يقوم على امة بقدر ما يقوم على هويات متعددة، لكن المؤكد إن الأزمة المستمرة والعنف المستمر، هو تعبير عن قلق وأزمة في النظام السياسي، فالنظام السياسي إلى ألان لم يستطع ان يؤمن مشاركة كافة المكونات في مؤسسة القرار، ويبدو ان بعض التيارات السياسية تعيد استعمال عبارات تنتمي الى ثقافة وفكرة الدولة القومية، وتجد هذا في سائر اللعبة السياسية، فعندما تتشكل قائمة مثل القائمة العراقية على سبيل المثال، يكون الحديث على أنها قائمة وطنية بمعنى أنها تخرج عن قوانين اللعبة السياسية التي تتحدث عن ممثلين لمكونات، وحتى عندما يجري الحديث عن أغلبية سياسية، ونحن نتحدث عن واحدة من تقنيات الدولة (المركزية)، وليس الأنظمة التعددية (الفدرالية) ان العراق سيبقى والى وقت طويل يعاني من هذا القلق، أولا: مثل النموذج التوافقي القائم، فهو لا يزال مأزوما ولم تستطع النخب السياسية تطويره بما يؤمن شراكة الجميع في مؤسسة القرار، الشيء وثانياً ان العراق سيبقى يعيش الاختلاط بين ثقافة تنتمي الى الدولة (المركزية) أو الدولة القومية في حين انه اقر وبشكل كامل ان نظامه السياسي انتقل الى ان يكون تعدديا(٢٣).

المحور الثالث إعادة تشكيل الهوية الوطنية العراقية

ولابد قبيل البحث في إعادة بناء الهوية الوطنية العراقية، تحديد أهم وظائف الهوية فهي التي تحدد وتفرز و تميز على أسس واقعية وملموسة و ليس في فراغ نظري مشتق من الرغبات و الأمنيات بين أبناء الوطن الواحد وغيرهم من الشعوب الأخرى ، ويرى الكثير من المنظرين إن مشكلة الهوية الحقيقية لا تطرح إلا داخل نظام موحد، و نقصد بمعنى النظام الموحد ما هو عراقي تحديداً (٢٤)، و ذلك لأسباب جوهرية يفرضها واقع العراق السكاني المتنوع، و ما يشهده الآن من اضطرابات و صراع يكاد يطيح بوحدة البلاد، فسيكون من المنطقي أن تتضمن الهوية الوطنية العراقية كذلك كل ما يميز العراقيين عن جيرانهم، سواء أكانوا من العرب أم من المسلمين. و أن تتضمن أيضاً كل ما يشكل أساساً راسخاً لوحدتهم من مقومات إيجابية يمكن إجمالها بالآتي(٢٥):

المقوم الأول هو مقوم النظام السياسي الموحد ضمن دولة واحدة و على أرض واحدة.

والمقوم الثاني هو الإقرار بالتنوع العرقي للشعب العراقي.

المقوم الثالث هو الإقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية العراقية حين لا يكون هناك مجال لأية نزعة استعلائية من أية جهة كانت إزاء المجموعات الأخرى.

المقوم الرابع: هو الإقرار بالتنوع الثقافي و اللغوي بما يخلق قاعدة أساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الآخرين الثقافية الخاصة.

المقوم الخامس: الإقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الأفكار والآراء أن تزدهر بحرية ودونما وصاية من أحد. والشرط الوحيد لهذا المقوم الأخير هو أن لا ينطوي

التنوع السياسي على أي تحريض، صراحة أو ضمناً ، للاحتراب الداخلي أو ينسف أحد أسس الهوية الوطنية العراقية.

وذلك استناداً إلى أن من أهم وظائف الهوية أن تحمي الكيان السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي من أية محاولة لتدميرها. وحتى لا يتناقض هذا المقوم مع حرية الرأي إذ قد يقف ضد أي اجتهاد أو تغيير مما قد يكون ضرورياً ، ونظراً لأن الحرية تعني المسؤولية، فإن بالإمكان أن يكون شرط التعبير عن أية آراء مناقضة، هو أن يكون بصيغة دعوة سلمية ومن خلال المؤسسات الدستورية. وأن يوكل البت في أية تهمة من هذا القبيل إلى القضاء النزيه و المستقل. وأخيراً يمكننا القول أن خيار الهوية الوطنية العراقية هو الأكثر تعبيراً عن تاريخ العراق المعاصر، و هو الأكثر التزاماً بحقائق الواقع الاجتماعي و السياسي الراهنة في العراق، كما أن من المأمول أن يكون هذا الخيار هو الأكثر ضماناً لمستقبل عراق موحد مزدهر يسوده السلم الأهلي، و يعيش فيه مواطنون عراقيون أحرار و أسوياء و متساوون في الحقوق و الواجبات. كما إنه خيار هوية ذات مضمون سياسي وطني سيغلق باب الدكتاتوريات إلى الأبد. و يحظى فيه من تعرضوا للظلم بالإنصاف و العدل، دون أن تسمح مثل هذه الهوية بخلق مظالم جديدة لأية جهة كانت (٢٦).

إن الدولة التي تعمل على تمزيق شعبها تفقد شروط أمنها واستقرارها ومن أجل إعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة ينبغي:

١. نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها(٢٧).
٢. ان بناء المجتمع المدني لا يعني بناء مؤسسات مدنية فحسب، بل يعني تكوّن "جماعات ضغط" مهمتها مراقبة مؤسسات الدولة وتحديد الحقوق والواجبات والمصالح المرتبطة بها، وأن لا تتحول إلى أيديولوجية، وان تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسساتها. والهدف من ذلك هو فصل ما هو مدني عن ما هو سياسي. فالديمقراطية هي صيرورة اجتماعية، وثقافة لا تنمو ولا تتطور إلاّ في فضاء من الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان(٢٨).
٣. إذا أراد العراقيون استعادة حريتهم وكرامتهم فعليهم إعادة إنتاج وعيهم الاجتماعي والديني والأخلاقي والسياسي من جديد، كما كان في الخمسينيات من القرن الماضي.

٤. إعادة الاعتبار إلى الإنسان العراقي المكسور والثقة إلى نفسه. وبهذا يمكن إعادة بناء النسيج الاجتماعي والعائلي والأخلاقي الممزق وإعادة إنتاج الهوية الوطنية الموحدة.

والخلاصة، إن إشكالية الهوية في العراق ترتبط بإشكالية الحرية، لأن "أزمة" الهوية هي قبل كل شيء أزمة تعددية وتفاهم وتواصل وحوار. وبإيجاز شديد أزمة ديمقراطية حقيقية.(٢٩)

إن العراقيين بحاجة ماسة لترسيخ "الهوية" وجعلها وعياً جمعياً يعتز بالتراب والثقافة والتاريخ إزاء التحديات المعاصرة والمستقبلية، وهي من أصعب العمليات التاريخية بفعل تعدد انتماءات العراقيين وكثافة أهوائهم وتباين هواجسهم وتعددية نزعاتهم التي لا تعرف أين تذهب خيوطها المتشابكة من فئوية وجهوية ومحلية وعشائرية وقبلية وطائفية وحزبية وغيرها. من الولاءات التي تشتّت الهوية ، وهنا يصبح التمازج مع العروبة شكلاً ومضموناً مهمة صعبة، اذ قد استخدمت كل دولة عربية مصطلحاً خاصاً بها لترسيخ تمازجها، الا ان الواقع العراقي يفرض ان تكون الثقافة العراقية متنوعة في تكويناتها وألوانها المتعددة كأساس حقيقي شامل، ولكن مع وجود ثقافة عراقية موحدة تسيطر الثقافة العربية عليها وتشاركها ثقافات لأقليات متنوعة (السريانية / الآرامية والعبرانية والاثورية والكلدانية والكردية والتركمانية والصابئية واليزيدية والارمنية.. الخ) وهذا التنوع بالخصائص والأصول والأشكال والموروثات والتقاليد والتواريخ السكانية.. تجمعها كلها بيئتنا العراقية. فالهوية تعكس هذا التنوع وتترجمها إلى العالم تعبيراً عن واقع لا يمكن نكرانه. لقد مورس قهر وإقصاء للثقافات الأخرى، مما ولّد ردود فعل قاسية لدى الملل والأقليات الاجتماعية في مناطق عراقية خطيرة، بل وخلق كراهية وأشعل معضلات أهلية في العراق فهناك امنيات أن تتعزّز الهوية الوطنية لكل العراقيين مهما بدا من اختلافاتهم الثقافية، فلن تجمعهم إلاّ الهوية الوطنية من تحديات تواجههم داخل مجتمعهم(٣٠).

لعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية. و هي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي(٣١):

١. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

٢. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. و هذا يجعلها هويةً وطنيةً بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

٣. أن تكون الهوية عامل توحيد و تقوية و تفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، و أساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة و استكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد و مواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وللحكومة دور أساس في إعادة لحمة الهوية الوطنية من خلال المحور الوظيفي في كونها ضامنة للأمن الذي يصح ان يكون الأرضية الأساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة، فغياب الدولة ودورها الأمني في المرحلة السابقة وغياب الإحساس بالأمان كان دائما العنصر الأساس في تحفيز التناقضات، ومع وجود هذه الأرضية المتنامية والمحسوسة بشكل جدي على مستوى المواطن وإحساسه وانعكاس ذلك على سلوكه تبقى للحكومة مهام لابد من القيام بها في اتجاه بناء الهوية، منها:

١. السير الجدي نحو المصالحة، وما نعنيه بالجدي هي أن تكون مؤسسة الحكومة المبادر الأول في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل اشكالها، وان تكون الحكومة داعمة لمبادرات الأطراف السياسية الأخرى المشتركة في العملية السياسية واستيعاب غير المشتركة ومحاورتها، وتلك المهمة مع صعوبتها وتعقيدها بسبب انعدام الثقة بين الأطراف السياسية والشك المتبادل في نوايا الآخرين، الاانها غير مستحيلة.

٢. تأكيد الخطاب السياسي الوطني الجامع من قبل الحكومة بالاتجاه الجمعي ونبذ الخطابات ذات المسار الطائفي.

٣. معاملة المناسبات الدينية للمذاهب والأديان كافة، والمناسبات القومية للقوميات كافة على قدم المساواة في الاهتمام وإبرازها في وسائل الإعلام الحكومية على انها مناسبات وطنية.
٤. تدقيق الخطاب الإعلامي لوسائل إعلام الحكومة باتجاه إلغاء التمييز وتاكيد روح المواطنة.
٥. دعم المؤتمرات والمهرجانات ذات الطابع الوطني الجمعي.
٦. العمل على توجيه الأنظار إلى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار، تلك المهمة من شأنها ان تقلل الشكوك المتبادلة بين الأطراف على خلفية النظر الى الماضي وما يثيره من نزعات استعداء وثأر وانتقام (٣٢).

الخاتمة

لم يتوصل السياسيون في العراق على مر تاريخه المعاصر ومنذ قيام الدولة العراقية على هوية وطنية تميزهم عن سواهم وبينما عرف العراق بهويته الوطنية من خلال عربيته حين وصف العراق ولعقود بالبلد العربي، والتاكيد على انتماءهم القومي منذ استقلاله وجرى التاكيد على هذه الهوية في ظل الحقبة الجمهورية، الا ان هذه الهوية لم تستطع احتواء العراقيين من اصول غير عربية كالاكراد والتركمان وبعد التغيير في عام ٢٠٠٣ تصاعدت المطالب بضرورة الاتفاق على هوية جامعة تجمع العراقيين بجميع انتماءاتهم القومية والدينية والطائفية ، وقد ازدادت ازمة الهوية وتعقدت عند وضع الدستور الدائم عندما اشار الى العرب في العراق بانهم جزء من الامة العربية مما اثار الكثير من الاطراف العربية والعراقية، وتصاعدت الاتهامات لبعض السياسيين والاحتلال الامريكي بانه يريد الفصل بين العراق وانتمائه القومي فجرى تغيير هذا الوصف، الا ان هذا التغيير لم يحل ازمة الهوية الوطنية العراقية. وعلة العراقيين سلطة ومجتمع الوصول الى المشتركات التي تجمع العراقيين وتميز بينهم وبين جوارهم والاتفاق على توصيف جامع للهوية العراقية. لعل هذا الاتفاق يكون مدخلا لحل الازمات المختلفة التي عاشها العراق ومنذ عقود.

الهوامش

1. ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية ...منظور المخاوف ومسارات البناء ،الحوار المتمدن – العدد: ٢٥٧٦ – ٥/٣ /٢٠٠٩ .
2. حيدر قاسم الحجامي،إشكالية الهوية الوطنية ، ص١، على الموقع الالكتروني http://aljadidah.com/2010/01/1706،
3. جاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية ، من مجموعة باحثين، حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٤٧–٣٤٨.
4. علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، آب ٢٠١١، ص٨٥.
5. احد سلمان محمد شناوة ، ما تبقى من الوطنية العراقية ،الحوار المتمدن – العدد: ٢٩٨٣ – ٢٠١٠ / ٤ / ٢٢ – ٢٣ ، على موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605
6. احمد سلمان محمد شناوة، مصدر سبق ذكره، ص٣.
7. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.
8. حيدر قاسم الحجامي، مصدر سبق ذكره، ص٢.
9. علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ، من مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، ط.١ سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢٠٠٧، ص ٨٧–٨٨.
10. للمزيد من التفاصيل ينظر نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، مجموعة باحثين إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي،من أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية بيت الحكمة، مطبعة شفيق ٢٠١١، ص٦٩٨).،
11. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.
12. نادية فاضل عباس ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩٩.
13. سلمان محمد شناوة، مصدر سبق ذكره، ص٤.
14. للمزيد من التفاصيل عن مفهوم المواطنة ينظر جواد مطر الموسوي ، المواطنة وتدريس حقوق الإنسان ، المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، السنة ٤، العدد ١٤، ٢٠١٠، ص١٢٩.
15. جبر شمخي، الهويةالعراقية و(تذويب) الهويات الفرعية، ميزوبتاميا، دورية موسوعية تعني بإحياء الهوية العراقية http://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_content&viewarticle&id=246%3A2010-08-08-04-52-24&catid=41&limitstart=21
16. من التفاصيل ينظر عبير سهام مهدي ، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب ،مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص.٥٨٩
17. إبراهيم الحيدري الولاءات العشائرية والطائفية وإشكاليةالهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني – بغداد من ٢–٣ تشرين الأول ٢٠٠٩، ص٢
18. المصدر نفسه، ص٣.

١٩. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص٩١.
٢٠. نادية فاضل عباس ، مصدر سبق ذكره، ص٧٠٢.
٢١. للمزيد من التفاصيل عن النظام التوافقي ينظر شاكر الانباري (اعداد) الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية ط.١، بيروت – بغداد، ٢٠٠٧، ص٥.
٢٢. للمزيد من التفاصيل عن طبيعة النظام الذي اقامه الدستور ينظر انظر دستورنا بين أيدينا ، دستور جمهورية العراق، دستورنا خيمتنا، اب ٢٠٠٥،من المادة ٤٥– الى المادة ٧٧، ص –ص ١٠– ١٦.
٢٣. حيدر سعيد ، (اشكالية الهوية العراقية) على موقع
http://kitabat.com/index.php?mod=page&num=3078&lng=ar
٢٤. ينظر عبير سهام مهدي،مصدر سبق ذكره، ص٥٩٥ .
٢٥. د.إبراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الوطنية الجمعة، ٨ شباط ٢٠٠٨
http://ramee89.jeeran.com/8756/archive/2008/2/463128.html.م
٢٧. المصدر نفسه، ص٢– ص٣.
٢٨. نظلة الجبوري، المواطنة..تحولات المفهوم والخطاب ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد، العدد ١٢، ٢٠٠٧، ص٨٢).
٢٩. نادية فاضل عباس ، مصدر سبق ذكره، ص٧٠٨.
٣٠. إبراهيم الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص٥.
٣١. ياسين البكري، مصدر سبق ذكره، ص٢.
٣٢. باقر جاسم محمد ، الحوار المتمدن – العدد: ١٥٤٤ – ٢٠٠٦ / ٥ / ٨ – ١١:٥٩
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64154
٣٣. ياسين البكري،الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

THE PROBLEM OF IRAQI NATIONAL IDENTITY

Assistant professor:
Heifaa Ahmed Mohammed

Abstract

Building a contemporary Iraqi state, which has been established since 1921, does not succeed in laying the basis of a national identity that combines all different Iraqi components. Despite raising slogans of nationalism during this era of Iraq's contemporary history, but this identity is unable to unify Iraqis.

The variety of Iraqi community hinders strengthening and reinforcing this identity. Therefore, the research addresses the attempt to impose national identity and how it is an obstacle to establish the Iraqi national identity, and that the transformation after 2003 and the adoption of the sectarian quota system complicate the problem.

Hence, the Iraqis today; authority and community, have to reach to a shared mechanism that unite them and lead them to formulate the Iraqi identity. Perhaps this agreement will beaky to solve the various crises that prevailed in Iraq decades ago.